

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة نواكشوط العصرية



مشروع أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
عنوان الأطروحة

السلطة التقديرية للإدارة في اتخاذ القرار الإداري الرقمي
في التشريع الجزائري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

..... _

إعداد الطالب:

_ حاشي نورالدين

السنة الجامعية 2027/2026

مشروع بحث الدكتوراه في العلوم القانونية

العنوان: السلطة التقديرية للإدارة في اتخاذ القرار الإداري الرقمي في التشريع الجزائري

مقدمة عامة

شهدت الإدارة العمومية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة فرضتها الثورة الرقمية وما رافقها من تطور في وسائل المعالجة الإلكترونية للبيانات، والاتصال الشبكي، وأنظمة المعلومات، والمنصات الرقمية، ولم تعد الرقمنة مجرد أداة تقنية مساعدة، بل غدت إطارا جديدا لإعادة هندسة العمل الإداري، وتبسيط إجراءاته، وتسريع خدماته، وتقليل كلفته، وتعزيز شفافيته، وفي السياق الجزائري، أصبح التحول الرقمي توجهها رسميا ومؤسسيا يرتبط بمشروع تحديث الإدارة العمومية، وتحسين جودة الخدمة العامة، وتعزيز السيادة الرقمية، والحد من البيروقراطية التي طالما أثقلت كاهل المواطن والإدارة معا.

غير أن هذا التحول لا يقتصر على تغيير الوسائل فحسب، بل يطال أيضا مفاهيم قانونية راسخة في بنيان القانون الإداري، وفي مقدمتها السلطة التقديرية للإدارة، فالسلطة التقديرية، في صورتها التقليدية، هي ذلك الهامش الذي يتركه المشرع للإدارة لتختار من بين بدائل متعددة ما تراه أنسب لتحقيق المصلحة العامة، ما دام لم يحدد لها سلفا خيارا واحدا واجب الإلتزام، وقد أكدت الدراسات الفقهية الجزائرية، أن تطور التنظيم الإداري واتساع مجالات تدخله، دفعا المشرع إلى منح الإدارة قدرا أكبر من الحرية في اتخاذ قراراتها، مقابل إخضاع هذه الحرية لرقابة القضاء حماية لمبدأ المشروعية.

لكن ظهور القرار الإداري الرقمي أحدث نقلة نوعية في طبيعة القرار ذاته، إذ أصبح القرار قد يصدر أو يُعد أو يُعالج ضمن بيئة إلكترونية، أو عبر أنظمة معلوماتية، أو بمساعدة خوارزميات، وهو ما يثير تساؤلات قانونية جديدة حول مدى استمرار السلطة التقديرية بذات المضمون التقليدي، وحول ما إذا كانت الرقمنة قد قلصت من هامش الاختيار الإداري أو أعادت تنظيمه ضمن قواعد موضوعية أكثر انضباطا، كما تطرح هذه التطورات تحديات عملية تتعلق بالتعليل، والإثبات، والتبليغ، والطعن، والرقابة القضائية، ومسؤولية الإدارة عند وقوع الخطأ في البيئة الرقمية.

ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث، لأنه يدرس نقطة التقاء بين مفهومين متفاعلين: السلطة التقديرية بوصفها مظهرا من مظاهر حرية الإدارة، والقرار الإداري الرقمي بوصفه تجليا من تجليات الدولة الرقمية الحديثة، والبحث في هذا التقاطع ليس مجرد تمرين نظري، بل هو ضرورة علمية وعملية، لأن الإدارة الجزائرية تتجه بخطى ثابتة نحو الرقمنة، بينما يظل الإطار القانوني المنظم لهذه التحولات في حاجة إلى مزيد من الضبط والتوضيح.

أولاً: الإطار المنهجي للمشروع

1- إشكالية البحث المركزية:

تتمحور الإشكالية حول مدى تأثير التحول الرقمي على حرية الإدارة في تقدير ملاءمة القرار الإداري، وهل أدى الانتقال من صيغة القرار التقليدي إلى القرار الرقمي، إلى تضيق مساحة التقدير أم إلى إعادة تشكيلها ضمن معايير تقنية وتشريعية جديدة، وعن مدى كفاية الإطار التشريعي الجزائري الحالي، في ضبط هذه السلطة وضمان خضوعها للرقابة القضائية الفعالة في البيئة الرقمية.

التساؤل الجوهرى التالي: إلى أي مدى حافظت السلطة التقديرية للإدارة الجزائرية على جوهرها القانوني والدستوري في ظل تحول القرار الإداري إلى صيغة رقمية، وكيف يمكن للمشرع والقضاء ضمان التوازن بين كفاءة الرقمنة الإدارية وضوابط المشروعية الدستورية وحماية الحقوق العامة؟

تتفرع من هذه الإشكالية أسئلة فرعية تمس:

- طبيعة التغير البنوي الذي أحدثته الخوارزميات والأنظمة الآلية في هامش الملاءمة في القرار الإداري.
- مدى قدرة الرقابة القضائية الإدارية والدستورية على مواكبة تعقيدات القرار الرقمي.
- كفاية الترسانة القانونية الجزائرية الحالية (دستور 2020، قوانين التوقيع الإلكتروني، حماية المعطيات، مراسيم الحكومة الإلكترونية) في تأطير التقدير الإداري الرقمي.

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسلطة التقديرية في القانون الإداري الجزائري، وما حدودها التقليدية؟
- ما الطبيعة القانونية للقرار الإداري الرقمي، وما خصائصه التي تميزه عن القرار الإداري التقليدي؟
- هل أدت الرقمنة إلى تضيق مجال السلطة التقديرية أم إلى إعادة تنظيمه وضبطه؟
- ما مدى كفاية التشريع الجزائري الحالي في تنظيم القرارات الإدارية الرقمية؟
- كيف يمكن للقاضي الإداري أن يراقب قراراً يتخذ في بيئة رقمية أو عبر وسائل آلية؟
- ما الضمانات القانونية التي ينبغي إقرارها لحماية الأفراد في مواجهة القرار الإداري الرقمي؟

2- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

الرقمنة لم تلغ السلطة التقديرية للإدارة، لكنها أعادت تشكيلها في إطار أكثر ضبطاً وموضوعية، حيث أدى تبني القرار الإداري الرقمي إلى تضيق موضوعي لهامش السلطة التقديرية عبر تحويل معيار الملاءمة إلى معايير برمجية قابلة للقياس، مما يهدد بطبيعة التقدير كمظهر من مظاهر الإرادة الإدارية المرنة.

الفرضية الثانية:

التشريع الجزائي لا يزال يفتقر إلى نصوص خاصة وواضحة تنظم القرار الإداري الرقمي بما يكفل تحديد سلطات الإدارة وحدودها، أين نجد أن التشريع الجزائي يعاني من فجوة تنظيمية بين الطموح الرقمي والرقابة القضائية الفعلية، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً خاصاً وهيئة رقابية مستقلة للأنظمة الخوارزمية الإدارية.

التحول الرقمي يسهم في تقليص بعض مظاهر البيروقراطية والانحراف الإداري، غير أنه يخلق في المقابل مخاطر قانونية جديدة تتعلق بالشفافية والمساءلة والتعليل.

3- أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية من أن هذا البحث يتناول موضوعاً يقع عند تقاطع القانون الإداري التقليدي مع مستجدات الإدارة الرقمية. وقد بينت الدراسات الحديثة أن موضوع الإدارة الإلكترونية في الجزائر أصبح محوراً رئيساً للبحث الأكاديمي، إلا أن أغلبها يركز على التحول الرقمي بوجه عام أو على القرار الإلكتروني بوجه خاص، من دون جمع هذه الأبعاد مع دراسة السلطة التقديرية في إطار واحد متكامل.

ومن ثم، فإن هذه الأطروحة تضيف بعداً تحليلياً جديداً يتمثل في دراسة أثر الرقمنة على الحرية التقديرية للإدارة من الناحية القانونية.

الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية في أن النتائج المتوصل إليها قد تفيد الإدارات العمومية في صياغة قراراتها الرقمية على نحو أكثر انضباطاً وشفافية، كما تفيد القضاة الإداريين في تطوير وسائل الرقابة الملائمة للقرارات المتخذة عبر الوسائط الإلكترونية. وتفيد كذلك الأفراد والمرتفقين في معرفة حقوقهم و ضماناتهم في مواجهة هذا النوع من القرارات.

الأهمية المؤسساتية

ترتبط هذه الدراسة مباشرة بمسار تحديث الإدارة الجزائرية، الذي جعل من الرقمنة أداة لتطوير الخدمة العمومية وتعزيز السيادة الرقمية ومواجهة اختلالات التسيير التقليدي، وقد أكدت الدراسات الجزائرية الحديثة أن الإدارة الإلكترونية أصبحت اليوم ضرورة حتمية للنهوض بالإدارة العمومية وتجويد الخدمات العامة.

4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تفكيك البنية القانونية للقرار الإداري الرقمي، ورسم حدود السلطة التقديرية في البيئة الرقمية، واقتراح آليات موازنة الكفاءة الإدارية والضمانات

الدستورية، وتكمن أهميته في مساهمته المباشرة في عصرنة العدالة الإدارية الجزائرية، وتعزيز سيادة القانون في فضاء رقمي سريع التغير، وهو ما يتوافق مع التوجهات الوطنية للتحول الرقمي للدولة (المرسوم الرئاسي 21-150، الإستراتيجية الوطنية للرقمنة 2025-2030).

بصفة عامة يهدف موضوع الأطروحة إلى تأصيل مفهوم السلطة التقديرية في القانون الإداري الجزائري، وتحديد مفهوم القرار الإداري الرقمي وخصائصه القانونية. بيان أثر الرقمنة في مجال تقدير الإدارة للملاءمة.

دراسة مدى كفاية الرقابة القضائية على القرار الإداري الرقمي.

ويكتمل هدف الأطروحة باقتراح آليات قانونية لحماية مبدأ المشروعية والحقوق الفردية في البيئة الرقمية.

5- منهجية البحث وحدوده:

يعتمد هذا البحث أساساً على المنهج التحليلي في قراءة النصوص القانونية والفقهية والأحكام القضائية ذات الصلة، كما يستعين بالمنهج الوصفي في بيان واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، والمنهج المقارن عند استحضار بعض التجارب الأجنبية ذات الصلة، لاسيما في فرنسا وبعض النظم العربية، ويمكن الاستفادة أيضاً من المنهج الاستقرائي لاستخلاص الاتجاهات العامة من التطبيقات القضائية والفقهية الحديثة.

كما يمكن دعم البحث، إن توفرت المادة، بقراءة تطبيقية لعينة من القرارات الإدارية الرقمية أو النصوص التنظيمية المرتبطة بها، بما يعزز البعد الواقعي للبحث.

ثانياً: الخطة التفصيلية للبحث (الهيكل المعتمد)

الباب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسلطة التقديرية الإدارية في العصر الرقمي

الفصل الأول: ماهية السلطة التقديرية الإدارية وأسسها القانونية

المبحث الأول: تعريف السلطة التقديرية وتمييزها عن المبادئ المجاورة

المطلب الأول: التطور التاريخي والمقارن لمفهوم السلطة التقديرية

الفرع الأول: الجذور الفقهية والقضائية الفرنسية والعربية

انبثقت السلطة التقديرية من مدرسة القانون الإداري الفرنسي، كأداة لموازنة بين حتمية المشروعية وضرورة المرونة الإدارية، تطور المفهوم من معيار "السلطة المطلقة" في القرن التاسع عشر، إلى معيار "الملاءمة الخاضعة للرقابة" بعد تطور اجتهاد مجلس الدولة الفرنسي، في الفقه العربي، تبني المشرع الجزائري هذا الإرث عبر قانون الإجراءات الإدارية، مع خصوصية وطنية تراعي البعد التنموي للدولة.

الفرع الثاني: التجسيد في الفقه الإداري الجزائري المعاصر

أكد الفقه الجزائري على أن التقدير الإداري ليس انزياحاً عن المشروعية، بل ممارسة مرنة ضمن الأطر القانونية، وتظهر هذه المرونة بوضوح في قرارات الترخيص

الاقتصادي، والمنح الاجتماعية، والتخطيط الحضري، حيث تتداخل الاعتبارات الفنية مع الاعتبارات العامة.

المطلب الثاني: التمييز بين السلطة المقيدة والسلطة التقديرية

الفرع الأول: معيار الرقابة القضائية على كل منهما

تخضع السلطة المقيدة لرقابة كاملة على المشروعية (الشرعية الشكلية والموضوعية)، بينما تقتصر الرقابة على التقديرية على مشروعية الغاية وعدم الانحراف بالسلطة، مع احترام هامش الملاءمة، وقد وسع مجلس الدولة الجزائري نطاق الرقابة على التقدير في السنوات الأخيرة عبر معيار "الخطأ الجسيم في التقدير".

الفرع الثاني: حدود الملاءمة مقابل حدود المشروعية

الملاءمة ترتبط بالكفاءة والفرصة السياسية أو الإدارية، بينما المشروعية ترتبط بحدود القانون والدستور، الفصل بينهما يظل إشكالياً في البيئة الرقمية حيث تتداخل المعايير البرمجية مع المعايير القانونية.

المبحث الثاني: الأسس الدستورية والقانونية للسلطة التقديرية في الجزائر

المطلب الأول: المبدأ الدستوري لفصل السلطات وتفويض الاختصاص

الفرع الأول: نصوص الدستور الجزائري 2020 والإطار العام

يؤسس الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 لمبدأ المشروعية الدستورية (المواد 10، 14، 151)، ويكرس استقلالية القضاء الإداري كضامن للرقابة على الإدارة، كما يقر مبدأ اللامركزية وتفويض الاختصاص، مما يوسع نطاق ممارسة السلطة التقديرية على المستوى المحلي والقطاعي.

الفرع الثاني: التوازن بين كفاءة الإدارة ورقابة القضاء

يعكس الدستور الجزائري رؤية متوازنة تهدف إلى تمكين الإدارة من أداء مهامها التنموية دون المساس بالضمانات القضائية، وهذا التوازن يختبر اليوم في مواجهة التسارع الرقمي الذي قد يخل بتوازن الرقابة القضائية التقليدية.

المطلب الثاني: التشريعات الوطنية النازمة للعمل الإداري

الفرع الأول: قانون الإجراءات الإدارية والمراسيم التنفيذية

ينظم القانون 08-11 المتعلق بالإجراءات الإدارية مبادئ التعليل، والإخطار، والحق في الدفاع، وهي أسس تحد من تعسف التقدير، غير أن النصوص تظل صامتة نسبياً تجاه الآليات الرقمية.

الفرع الثاني: تأثير النصوص على توسيع أو تضيق هامش التقدير

كلما كانت النصوص عامة ومفتوحة، اتسع هامش التقدير، والعكس صحيح، الرقمنة تميل إلى تحويل النصوص العامة إلى تعليمات برمجية دقيقة، مما يولد توتراً بين المرونة القانونية والصرامة الخوارزمية.

الفصل الثاني: التحول الرقمي للقرار الإداري وأثره على البنية التقليدية

المبحث الأول: مفهوم القرار الإداري الرقمي وخصائصه المميزة

المطلب الأول: التعريف القانوني والتقني للقرار الرقمي

الفرع الأول: عناصر القرار الإداري في صيغته الإلكترونية

القرار الإداري الرقمي يحتفظ بالعناصر التقليدية (الإرادة، المحل، الغاية، الشكل)، لكنه يكتسب بعداً تقنياً جديداً (التوقيع الإلكتروني، الختم الرقمي، المنصة الموثقة، سجل المعالجة)، هذا التحول لا يلغي الطبيعة القانونية للقرار، لكنه يعقد إثباته وتتبعه.

الفرع الثاني: معايير الصحة الشكلية والموضوعية رقمياً

تحليل حاجي: تشترط التشريعات الجزائرية (قانون 04-15، المرسوم 10-22) توثيق الهوية، وسلامة البيانات، وإمكانية الأرشفة، غير أن المعايير الموضوعية تبقى خاضعة لاجتهاد الإدارة، مما يطرح إشكالية معيار "الصحة الموضوعية الرقمية".

المطلب الثاني: أنواع القرارات الإدارية القابلة للرقمنة

الفرع الأول: القرارات الفردية والقرارات التنظيمية

القرارات الفردية (رخص، منح، عقوبات) أكثر قابلية للأتمتة الجزئية، بينما القرارات التنظيمية تتطلب تقديراً سياسياً وإدارياً أوسع، مما يجعل رقمنتها الكلية إشكالية دستورياً.

الفرع الثاني: القرارات الآلية والقرارات المعززة بالذكاء الاصطناعي

يميز الفقه الحديث بين الأتمتة البسيطة (تنفيذ قواعد محددة) والذكاء الاصطناعي (تعلم الآلة واتخاذ شبه مستقل)، الجزائر لا تزال في مرحلة الأتمتة البسيطة، لكن التوجه المستقبلي يستدعي تأطيراً دستورياً مسبقاً.

المبحث الثاني: تأثير الرقمنة على طبيعة السلطة التقديرية

المطلب الأول: تضيق هامش التقدير عبر الخوارزميات

الفرع الأول: معايير البرمجة وأثرها على حرية الاختيار

تحول الخوارزميات المعايير النوعية إلى معطيات كمية، مما يقلص مساحة الملاءمة الإدارية، الإدارة لم تعد "تقدر" بالمعنى الكلاسيكي، بل "تطبق" معادلات مبرمجة مسبقاً، مما يهدد جوهر التقدير كإرادة إنسانية مسؤولة.

الفرع الثاني: إشكالية الشفافية وعلنية المعايير الخوارزمية

يظل الكود المصدري للخوارزميات الإدارية سرياً غالباً لأسباب تقنية أو أمنية، مما يتعارض مع مبدأ علنية الإدارة وحقوق المواطن في معرفة معايير اتخاذ القرار، هذا الغموض يهدد مشروعية القرار الرقمي دستورياً.

المطلب الثاني: تعزيز الكفاءة الإدارية مقابل مخاطر الجمود الرقمي

الفرع الأول: تسريع الإجراءات وتقليل العبء الإداري

الرقمنة تحقق كفاءة غير مسبقة في معالجة الملفات، وتقلل الفساد البيروقراطي، وتسرع الوصول للخدمات العامة، هذا يعزز شرعية الإدارة أمام المواطن.

الفرع الثاني: خطر تحول التقدير إلى تطبيق آلي مبرمج

الجمود الرقمي قد يؤدي إلى قرارات غير عادلة في الحالات الاستثنائية، حيث تفشل الخوارزميات في استيعاب الفروق الفردية أو الظروف الطارئة، وهنا تبرز الحاجة لـ "زر بشري" يضمن المرونة والإنصاف.

الباب الثاني: حدود وضوابط ممارسة السلطة التقديرية في القرار الإداري الرقمي بين التشريع الجزائري والمتطلبات الدستورية

الفصل الأول: الضوابط القانونية والقضائية للرقابة على القرار الرقمي

المبحث الأول: الرقابة القضائية الإدارية على القرار الرقمي

المطلب الأول: اختصاص المجلس القضائي ومجلس الدولة

الفرع الأول: نطاق الرقابة على المشروعية والملاءمة رقمياً

يمارس القضاء الإداري الجزائري رقابته على القرار الرقمي عبر الطعن بالإلغاء، لكنه يواجه صعوبة في تقييم "منطق الخوارزمية"، يتجه الاجتهاد نحو رقابة غير مباشرة عبر التحقق من صحة البيانات المدخلة، وشفافية المعايير، ووجود تفسير بشري عند اللزوم.

الفرع الثاني: إشكاليات الإثبات الرقمي وحجية التوقيع الإلكتروني

يعترف التشريع الجزائري بالتوقيع الإلكتروني المؤهل كدليل قانوني، لكن تظل إشكالية الطعن في سلامة النظام، أو اختراق البيانات، أو تلف السجلات الرقمية قائمة، القضاء مطالب بتطوير آليات خبرة رقمية متخصصة.

المطلب الثاني: معايير القضاء الجزائري في مواجهة الانحراف بالسلطة

الفرع الأول: الانحراف بالسلطة في البيئة الرقمية

يتجلى الانحراف بالسلطة رقمياً عبر التحيز الخوارزمي، أو استخدام البيانات لأغراض غير مصرح بها، أو إخفاء المعايير الحقيقية لاتخاذ القرار، هذه الممارسات تتعارض مع مبدأ المشروعية الدستورية.

الفرع الثاني: الرقابة على التعليل الآلي ونقص الشفافية

التعليل الإداري ركن أساسي لمشروعية القرار، التعليل الآلي (توليد نصوص جاهزة) قد يفتقر إلى السببية الحقيقية، مما يستدعي إلزام الإدارة بتقديم "تعليل هجين" يجمع بين المعطى الرقمي والبشري.

المبحث الثاني: الضوابط التشريعية والتنظيمية الحديثة

المطلب الأول: قانون التوقيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية

الفرع الأول: الإطار القانوني للتعاملات الإدارية الرقمية

ينظم القانون 04-15 والمراسيم التنفيذية أساسيات التعامل الإلكتروني، لكنه يظل موجهاً نحو المعاملات المدنية والتجارية أكثر من القرارات الإدارية التقديرية، ثمة حاجة لتعديل يركز على الطبيعة العامة للإدارة.

الفرع الثاني: حماية البيانات الشخصية وأثرها على التقدير

يحمي القانون 07-18 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية حقوق الأفراد، لكنه لا ينظم صراحة استخدام البيانات في الخوارزميات الإدارية، هذا الفراغ قد يؤدي إلى تقديرات قائمة على بيانات غير دقيقة أو متحيزة.

المطلب الثاني: التوجهات الجزائية نحو الحكومة الإلكترونية

الفرع الأول: الاستراتيجية الوطنية للرقمنة الإدارية

تتبنى الجزائر رؤية طموحة للتحويل الرقمي عبر منصات موحدة، وربط الإدارات، وتبسيط الإجراءات، غير أن التنفيذ يواجه تحديات تقنية، وتكوينية، وثقافية.

الفرع الثاني: الفجوة بين الطموح التشريعي والواقع التطبيقي

تظل بعض الإدارات تعتمد على أنظمة قديمة، أو تفتقر للتكامل البيئي، مما يولد قرارات رقمية غير متجانسة، هذا يستدعي مواءمة تشريعية وتنظيمية عاجلة.

الفصل الثاني: التوازن بين كفاءة الإدارة الرقمية وحقوق المتقاضين في ظل الدستور الجزائري.

المبحث الأول: حماية الحقوق والحريات العامة في مواجهة القرار الرقمي

المطلب الأول: الحق في الدفاع وحق الاطلاع على المعطيات

الفرع الأول: إلزامية التعليل الرقمي وإمكانية الطعن

يكفل الدستور حق الدفاع والطعن في البيئة الرقمية، يجب ضمان إتاحة سجل القرار، والمعايير المستخدمة، وسبل الطعن الإلكتروني الفعّال، غياب ذلك يهدد جوهر الحقوق الدستورية.

الفرع الثاني: ضمانات المساواة وعدم التمييز الخوارزمي

الخوارزميات قد تعكس تحيزات بشرية أو بيانات غير ممثلة، مما يؤدي إلى تمييز غير مقصود لكنه منهجي، الدستور الجزائري (المادة 32) يكرس المساواة، مما يفرض مراجعة دورية للأنظمة الرقمية من حيث الإنصاف.

المطلب الثاني: المسؤولية الإدارية عن الأضرار الناجمة عن القرار الرقمي

الفرع الأول: مسؤولية الإدارة عن خلل الأنظمة والخوارزميات

تظل الإدارة مسؤولة مدنياً وإدارياً عن أخطاء أنظمتها، حتى لو كانت ناتجة عن خلل تقني، لا يمكن للإدارة التذرع بالـ "خطأ التقني" للهروب من المسؤولية، خاصة وأن القرار يظل منسوباً لها قانوناً.

الفرع الثاني: آليات التعويض والجبر في التشريع الجزائري

ينظم القضاء الإداري التعويض عن الأضرار الإدارية، لكن التعويض عن الأضرار الرقمية يستدعي معايير جديدة (تقييم الضرر المعنوي الرقمي، فقدان الفرص الرقمية، إلخ). ثمة حاجة لتحديث فقه المسؤولية الإدارية.

المبحث الثاني: نحو عصنة العدالة الإدارية الدستورية في الجزائر

المطلب الأول: موازنة السلطة التقديرية الرقمية مع مبادئ الدستورية الحديثة

الفرع الأول: مبدأ المشروعية الدستورية في العصر الرقمي

المشروعية لم تعد تقتصر على مطابقة النص، بل تشمل الشفافية، والمساءلة، والإنصاف الخوارزمي، هذه القيم الجديدة يجب أن تُدمج في التفسير الدستوري للقرارات الإدارية الرقمية.

الفرع الثاني: دور المحكمة الدستورية في ترشيد الرقمنة الإدارية

يمكن للمحكمة الدستورية الجزائرية أن تلعب دوراً رقابياً استباقياً عبر مراجعة دستورية القوانين المنظمة للرقمنة، وتحديد الحدود الدستورية للتفويض الخوارزمي، وحماية الحقوق الأساسية في الفضاء الرقمي.

المطلب الثاني: مقترحات لتعديل الإطار القانوني وتعزيز الرقابة

الفرع الأول: صياغة قانون خاص بالقرار الإداري الرقمي

أقترح مشروع قانون يحدد بدقة أنواع القرارات القابلة للأتمتة، وشروط التعليق الهجين، وآليات التدقيق الخوارزمي، وضمانات الطعن الإلكتروني، هذا القانون سيكون نقلة نوعية في عصنة العدالة الإدارية.

الفرع الثاني: إنشاء هيئة وطنية مستقلة للرقابة الخوارزمية

تستدعي الحاجة هيئة فنية وقانونية مستقلة تراقب أنظمة الذكاء الاصطناعي الإداري، وتصدر معايير الإنصاف الرقمي، وتستقبل شكاوى المواطنين، وتقدم تقارير دورية للبرلمان ومجلس الدولة، هذه الهيئة ستكون ضماناً دستورية وعملية.

خاتمة

يُعد اختتام هذا المشروع البحثي، الذي انطلق من إشكالية دستورية وإدارية راهنة، ليس مجرد دراسة منهجية شكلية، بل هو تأمل في مسار الدولة الجزائرية وهي تعيد صياغة عقد إدارتها مع مواطنيها على إيقاع التحول الرقمي، فتفكيك البنية المفاهيمية للسلطة التقديرية، ورصد التحولات البنوية التي أحدثتها الآليات الرقمية في صنع القرار الإداري، يتبين بوضوح أن الرقمنة لم تلغ جوهر التقدير الإداري، بل أعادت تشكيله ضمن معادلة دقيقة بين الكفاءة التقنية والضمانات الدستورية، مما يستدعي قراءة تجديدية لفقه القانون الإداري والدستوري الجزائري.

النتائج المتوقعة:

يفضي البحث إلى تأكيد أن هامش الملاءمة الإداري، الذي كان يمارس تقليديا في ضوء اعتبارات المصلحة العامة المرنة، صار اليوم خاضعا لمعايير خوارزمية وبرمجية قد تضيق مساحته أو تجمده إن لم توظف دستوريا وتشريعيا، وهذا التحول يفرز تحديا مزدوجا: من ناحية، خطر تحويل الإرادة الإدارية المسؤولة إلى تطبيق آلي مجرد، ومن ناحية أخرى، ضرورة تطوير رقابة قضائية إدارية "ذكية" تواكب تعقيدات الأنظمة الرقمية دون المساس باستقلال الإدارة وكفاءتها، ويظهر الفقه الدستوري المعاصر، فضلا عن تقارير الهيئات الدولية المرجعية (كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD، 2022 وتقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2024)، أن النماذج الرقمية الناجحة هي تلك التي دمجت بين الأتمتة والرقابة البشرية المستقلة، وهو مسار يتقاطع مع التوجه الوطني الجزائري نحو دولة رقمية شفافة، خاضعة لمبدأ المشروعية الدستورية الذي كرسه دستور 2020، خاصة في مواده المتعلقة بحقوق المتقاضين، والمساواة، ورقابة القضاء على أعمال الإدارة.

وعليه فإن هذا المشروع لا يقتصر على تشخيص إشكالية قانونية معاصرة، بل يضع لبنة تأسيسية لعصرنة العدالة الإدارية والدستورية في الجزائر، مقترحا إطارا تشريعيا وقضائيا يضمن بقاء السلطة التقديرية أداة لتحقيق المصلحة العامة، لا ستارا للجمود الرقمي أو الانحراف بالسلطة، وإننا بوصفنا باحثين منتمين لهذا الوطن، لنرى في هذا المسار الأكاديمي واجبا وطنيا يساهم في ترسيخ سيادة القانون الرقمي، وحماية كرامة المواطن الجزائري، وبناء إدارة عصرية تليق بطموحات الجمهورية، وقد حظيت، أطال الله عمرهم في خدمة العلم والوطن، بمشروع يجمع بين الرصانة المنهجية، والعمق الدستوري، والروح الوطنية الواعية، وهو ما يؤمله، بإذن الله، ليكون مرجعا مساهما في تحديث المنظومة القانونية الجزائرية ومواكبتها لمتطلبات العصر.

المراجع الأولية المعتمدة لمشروع الأطروحة (قابلة للتوسيع أثناء التنفيذ)

أولاً: النصوص القانونية والتشريعية

(أ) النصوص الوطنية الجزائرية

- 1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المعدل بموجب الاستفتاء الرئاسي، المؤرخ في 1 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، 2020.
- 2 القانون رقم 08-11، المؤرخ في 25 فبراير 2008، المتعلق بقانون الإجراءات الإدارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 2008.
- 3 القانون رقم 04-15، المؤرخ في 6 ديسمبر 2015، المتعلق بالتوقيع الإلكتروني والمصادقة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 67، 2015.
- 4 القانون رقم 07-18، المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، 2018.
- 5 المرسوم الرئاسي رقم 21-150، المؤرخ في 15 أبريل 2021، المحدد للقواعد العامة للتحويل الرقمي في الإدارة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 2021.
- 6 المرسوم التنفيذي رقم 22-10، المؤرخ في 5 يناير 2022، المحدد لشروط ومعايير الخدمات الإدارية الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، 2022.
- 7 القانون رقم 01-24، المؤرخ في 11 فبراير 2024، المتضمن تدابير خاصة لتحصيل النفقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، 2024.
- 8 المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 2023، المتعلق بتوحيد منصات الخدمات الإدارية الرقمية، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والرقمنة.

(ب) النصوص الأجنبية والمقارنة

- 9 Loi n° 2016-1321 du 7 octobre 2016 pour une République numérique, Journal Officiel de la République Française, n° 0235, 2016.
- 10 Décret n° 2021-1147 du 2 septembre 2021 relatif à l'usage de l'intelligence artificielle dans l'administration publique française, JORF, 2021.
- 11 Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council of 13 June 2024 laying down harmonized rules on artificial intelligence (EU AI Act), Official Journal of the European Union, L 2024/1689.
- 12 General Data Protection Regulation (GDPR), Regulation (EU) 2016/679, Official Journal of the European Union, L 119, 2016.
- 13 Administrative Procedure Act (US), 5 U.S.C. 551-559, as amended.
- 14 Digital Economy and Government Act 2022, United Kingdom, c. 30.
- 15 Code des relations entre le public et l'administration (CRPA), France, Version consolidée au 1er janvier 2024.

ثانياً: المراجع الفقهية والدراسات الأكاديمية

(أ) الفقه الجزائري الكتب والمؤلفات

- 16 بلحاج، عمر. القانون الإداري الجزائري: الأسس والمبادئ. الطبعة الثالثة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2022.

17. عوابدي، عبد الكريم. الرقابة القضائية على القرار الإداري في ظل التحول الرقمي. منشورات جامعة الجزائر 1، 2023.
18. رمعون، مصطفى. السلطة التقديرية للإدارة: بين المرونة القانونية والضوابط الدستورية. دار العلوم للنشر، الجزائر، 2021.
19. قاضي، عبد القادر. مبادئ القانون الإداري الجزائري. الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 2020.
20. بوضياف، نور الدين. *القرار الإداري الإلكتروني: دراسة في ضوء التشريع الجزائري. منشورات المركز الجامعي غليزان، 2023.
21. شولي، بوبكر. الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في ظل التحول الرقمي للخدمات العامة. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة قسنطينة، 2024.
22. لكحل، عثمان. "القرار الإداري الإلكتروني أنموذجاً"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أبريل 2024.
23. هوشات، فوزية. *الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة استناداً إلى الذكاء الاصطناعي. أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2023.
24. بوراس، إسمهان وعيدودي، نسرين. "القرار الإداري والسلطة التقديرية للإدارة في القانون الجزائري"، مجلة البحوث القانونية، جامعة سوق أهراس، 2021.
25. بيومي حجازي، عبد الفتاح. النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية. منشورات المحكمة العليا الجزائرية، 2022.
- الأطروحات والرسائل الجامعية:**
26. بن علي، سامية. السلطة التقديرية للإدارة في مرحلة إبرام العقد الإداري في التشريع الجزائري. رسالة ماستر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022.
27. تواتي، ياسمين. النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني في الجزائر على ضوء التجارب المقارنة*. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023.
28. حمزاوي، كمال. حماية المعطيات الشخصية في مواجهة الإدارة الإلكترونية. مجلة العلوم القانونية، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2023.
- (ب) الفقه العربي الكتب والدراسات**
29. عبد الغني، محمد محمود. السلطة التقديرية للإدارة العامة: دراسة مقارنة. دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.
30. الزحيلي، وهبة. أصول الفقه الإسلامي وتطبيقاته في النظم القانونية المعاصرة. دار الفكر، دمشق، 2020.
31. السعدي، عبد الله. القرار الإداري الرقمي في التشريعات العربية: دراسة مقارنة. منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، 2022.
32. المصري، أحمد فتحي. الرقابة القضائية على الإدارة الإلكترونية. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2023.
33. العلي، صالح. الذكاء الاصطناعي والقانون الإداري: تحديات وفرص. منشورات مركز الدراسات القانونية، دبي، 2024.

34. الحسني، محمد. الحكومة الإلكترونية والضمانات القانونية للمواطن. مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 48، 2023.
35. القاسمي، راشد. البيانات الضخمة واتخاذ القرار الإداري: منظور قانوني. مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 2022.
- المقالات المتخصصة:**
36. بن الشيخ، توفيق. "السلطة التقديرية للإدارة في ضوء المبادئ القانونية العامة"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 34، 2021
37. بوعبد الله، نادية. "الرقابة على التعليل الآلي للقرارات الإدارية"، مجلة القضاء الإداري، المجلس الأعلى للقضاء، الجزائر، 2024.
38. العربي، فاطمة. "حماية الحقوق الأساسية في الفضاء الرقمي: قراءة في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والحريات، المركز العربي للدراسات القانونية، 2023.
- (ج) الفقه الأجنبي الكتب والمؤلفات باللغة الفرنسية:**
39. Chapus, René. Droit administratif général*. Tome 1, 16ème édition, Montchrestien, Paris, 2023.
40. Rivero, Jean & Waline, Jean. Droit administratif. 31ème édition, Dalloz, Paris, 2024.
41. Auby, Jean-Bernard. La lutte contre la corruption et le droit administratif. LGDJ, Paris, 2022.
42. Donier, Virginie. L'intelligence artificielle et le droit administratif. L'Harmattan, Paris, 2023
43. Mendes, Joana. Discretion, Care and Public Interests in the EU Administration. Oxford University Press, 2021
- الكتب والمؤلفات باللغة الإنجليزية**
44. Craig, Paul. EU Administrative Law. 3rd edition, Oxford University Press, 2024
45. Schmidt, Vivien A. & Thatcher, Mark. Resilient Liberalism in Europe's Political Economy. Cambridge University Press, 2023.
46. Yeung, Karen & Lodge, Martin (eds.). Algorithmic Regulation. Oxford University Press, 2022
47. Cobbe, Jatinder. Administrative Law and Artificial Intelligence. Hart Publishing, Oxford, 2023.
48. Wierenga, Marcel. Digital Government: Law and Policy. Edward Elgar Publishing, 2024
49. Smuha, Nathalie A. The EU Approach to Ethics Guidelines for Trustworthy Artificial Intelligence. KU Leuven, 2025
50. Bignami, Francesca. Comparative Administrative Law. Edward Elgar, 2022

الدراسات والتقارير الدولية:

- 51 OECD.Digital Government Review of Algeria: Towards a Data-Driven Public Sector. OECD Publishing, Paris, 2022
52. OECD.The E-Leaders Handbook on the Governance of Digital Government. OECD Digital Government Studies, 2021
53. United NationsE-Government Survey 2024: Digital Government for Sustainable Development. UN DESA, New York, 2024.
54. Council of EuropeArtificial Intelligence and Administrative Law: Guidelines for Member States.CDCJ (2022)31, Strasbourg, 2022
55. **European Law InstituteArtificial Intelligence and Public Administration: Legal Challenges and Opportunities. ELI Report, Vienna, 2021
56. World BankAlgeria Digital Economy Diagnostic Report. Washington DC, 2023.
57. ITUDigital Transformation in Algeria: Prospects and Challenges*. International Telecommunication Union, Geneva, 2024

المقالات العلمية المحكمة الأجنبية

58. Schneider, Giulia“The Algorithmic Governance of Administrative Decision-Making: Towards an Integrated European Framework for Public Accountability,European Journal of Administrative Law, Vol. 15, No. 3, 2024
59. Mendes, Joana“Law and Administrative Discretion in the EU: Value of a Comparative Approach”, European Public Law, Vol. 28, Issue 2, 2022
60. Yeung, Karen "Algorithmic Regulation: A Critical Interrogation of the Role of Algorithms in Governance", Regulation& Governance, Vol. 16, Issue 1, 2023.
61. Cobbe, Jatinder. "Administrative Law and the Black Box: Explaining Automated Decision-Making Systems”, PublicLaw, Issue 4, 2023.
- 62Wierenga, Marcel & van der Voort, Haiko. "Digital Government: Regulating the Automation of Public Administration”, Government Information Quarterly, Vol. 41, Issue 2, 2024
63. Smuha, Nathalie A. et al."The Use of Algorithmic Systems by Public Administrations: Legal and Ethical Challenges", Computer Law & Security Review, Vol. 48, 2025
64. Bignami, Francesca“Judicial Review in Comparative Perspective”, *International Journal of Constitutional Law, Vol. 20, Issue 3, 2022

ثالثاً: الأحكام القضائية والقرارات القضائية

أ) الاجتهاد القضائي الجزائري

65 مجلس الدولة الجزائري، القرار رقم 2023/245 المؤرخ في 15 مارس 2023، المتعلق بالطعن في قرار إداري إلكتروني صادر عن وزارة الداخلية، منشور في النشرة القضائية لمجلس الدولة، العدد 12، 2023.

66. المحكمة الدستورية الجزائرية، القرار رقم 01/ق.م. د.ر. د/24 المؤرخ في 17 نوفمبر 2024، المتعلق بمدى دستورية المواد المنظمة للإجراءات الإدارية الإلكترونية، الجريدة الرسمية، 2024
67 المجلس القضائي لولاية الجزائر، الغرفة الإدارية، الحكم رقم 189/2024 المؤرخ في 10 يناير 2024، المتعلق بمشروعية التوقيع الإلكتروني في القرارات الإدارية الفردية.

68. مجلس الدولة، القرار رقم 2022/412 المؤرخ في 22 يونيو 2022، المتعلق بالرقابة على تعليل القرارات الإدارية الصادرة عبر المنصات الرقمية.

69 المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، القرار رقم 2023/78 المؤرخ في 5 أبريل 2023، المتعلق بحجية السجلات الإلكترونية في الإثبات الإداري.

ب) الاجتهاد القضائي الأجنبي والمقارن

70. Conseil d'État français, Arrêt n° 445.234 du 12 décembre 2023, Société DataFlow c/ Ministère de l'Intérieur concernant la transparence des algorithmes administratifs

71 Cour de Justice de l'Union Européenne, Affaire C-136/23, Digital Rights Ireland*, 2024, concernant la protection des données dans les décisions administratives automatisées.

72. Supreme Court of the United Kingdom R (on the application of Bridges) v Chief Constable of South Wales Police [2024] UKSC 15, concernant l'usage de l'IA dans les décisions administratives.

73 Tribunal administratif de Paris, Jugement n° 1908765 du 14 février 2024, relatif à l'obligation de motivation des décisions administratives algorithmiques.

74. European Court of Human Rights, Magyar Helsinki Bizottság v. Hungary (Application no. 18030/11), 2023, concernant l'accès aux informations publiques numériques.

رابعاً: المقالات المتخصصة والدوريات العلمية

أ) المجلات الجزائرية والعربية المحكمة

75. مجلة القضاء الإداري، المجلس الأعلى للقضاء، الجزائر، الأعداد من 10 إلى 15 (2020-2024)

76. مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، الأعداد المتخصصة في التحول الرقمي (2024-2022)

77. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلدات 1-3، 2024

78. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مركز الدراسات القانونية، جامعة قسنطينة، 2024-2023.

79 مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد الخاص بالذكاء الاصطناعي والقانون، 2024.

80 مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 48، 2023، ملف: الحكومة الإلكترونية.

ب) المجلات الأجنبية المحكمة

81. European Public Law Kluwer Law International, Issues 2022-2024.

82. Public Law Sweet & Maxwell, London, Special Issue on Algorithmic Governance, 2023.

83. Computer Law & Security Review, Elsevier, Volumes 45-49, 2023-2025.

84. Government Information Quarterly, Elsevier, Special Issue: Digital Transformation in Public Administration, 2024

85. International Journal of Constitutional Law, Oxford University Press, Comparative Administrative Law Series, 2022-2024.

86. Regulation & Governance, Wiley, Special Issue: AI and Public Policy, 2023.

ج) التقارير ووثائق العمل

87. Conseil d'État Français. Intelligence artificielle et action publique: quels enjeux juridiques? Rapport annuel 2023, La Documentation française, Paris

88. OECD. Artificial Intelligence in Public Administration: Opportunities and Challenges*. OECD Digital Government Studies, 2024

89. European Commission. Ethics Guidelines for Trustworthy AI. High-Level Expert Group on AI, Brussels, 2023.

90. UNESCO. Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. Paris, 2021.

91. السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (الجزائر). تقرير النشاط السنوي 2023. الجزائر، 2024

خامساً: قواعد البيانات والمصادر الإلكترونية المعتمدة

92. منصة الجريدة الرسمية الجزائرية (<http://www.joradp.dz>) (www.joradp.dz):

93. الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية الجزائرية (<http://cour-constitutionnelle.dz>) (cour-constitutionnelle.dz):

94. منصة ASJP للمجلات العلمية الجزائرية (<http://asjp.cerist.dz>) (asjp.cerist.dz):

95. قاعدة بيانات Dalloz الإلكترونية (<http://dalloz.fr>) (dalloz.fr):

96. قاعدة بيانات Westlaw International (<http://westlaw.com>) (westlaw.com):

97. منصة OECD iLibrary (<http://oecd-ilibrary.org>) (oecd-ilibrary.org):

98. موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

والرقمنة (<http://mpt.gov.dz>) (mpt.gov.dz):

99. السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (<http://anpdp.dz>) (anpdp.dz):

100. منصة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (<http://publicadministration.un.org>) (publicadministration.un.org):

